مجلة قضايا تاريخية

العدد 17 *** جوان 2022

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

اهتمامات برنامج جبهة التحرير الوطني بالمنظمات الجماهيرية في مواثيق الثورة الجزائرية

The interests of the FLN program in the mass organizations in the pacts of the Algerian revolution

أ/د احمد مسعود سيدعلي

قسم التاريخ جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة

ahmedmessoud.sidali@univ-msila.dz
sidali_280@yahoo.fr

الملخص:

بحلول مطلع سنة 1956 أدرك قادة الثورة الجزائرية الدور الرئيس للتنظيمات الجماهيرية في تفعيل حركتهم الثورية واخراجها من دائرة النخب العسكرية التي ألقت على عاتقها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 تحمل عبء تصدر الطليعة الثورية لفظ النزاع الفرنسي الجزائري بالقوة،ومنه استلهمت اطر الحركات الثورية الحديثة في تعاطيها مع المستعمر،بحيث لجأت الى الاعتماد على قوة الجماهير التي لا تغار والزج بها في الكفاح المسلح عبر تعبئتها ضمن هياكل وتنظيمات شكلت نبعا لم ينبض أسهم في الدفع بالقضية الجزائرية إلى طاولة المفاوضات مع نهاية سنة 1960

وعليه فان هاته الدراسة تهدف ليس فحسب الى رصد ادوار هذه التنظيمات في دعم الثورة بل إلى اقتفاء اثر الآليات التي جعلت من هاته التنظيمات تزج بالجماهيري الشعبية بمختلف أطيافها في معركة الكفاح المسلح،هذا وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أرشيف الثورة ممثل في تقارير لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية بدء بدورته التأسيسية في الصومام 1956 .

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية/ الاستعمار الفرنسي/جبهة التحرير الوطني / المنظمات الجماهيرية

Abstract:

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

By the beginning of 1956, the leaders of the Algerian revolution realized the main role of the mass organizations in activating their revolutionary movement and removing it from the circle of the military elites who had placed themselves on the night of the light of November 1954, bearing the burden of leading the revolutionary vanguard in the term of the French-Algerian conflict by force. The colonizer, so that it resorted to relying on the strength of the masses that are not jealous and engaging them in the armed struggle by mobilizing them within structures and organizations that formed an unbeatable source that contributed to pushing the Algerian cause to the negotiating table at the end of 1960 Accordingly, this study aims not only to monitor the roles of these organizations in support of the revolution, but to trace the mechanisms that made these organizations engage the masses of all kinds in the battle of armed struggle. The National Council of the Algerian Revolution started its founding session in Soummam 1956.

مقدّمة :

تندرج هذه الدراسة ضمن سياق عام لوقع الوطنية الجزائرية وارتباطاتها بالجماهير الشعبية التي طالما تماهت معها ،إن على مستوى الفعل العسكري زمن المقاومات الكبرى خلال ق19او الفعل السياسي زمن ظهور الأحزاب والجمعيات، وبداية تماهي الفرد الجزائري في الفعل السياسي في ألوانه الجديدة ضمن التجمهر والمظاهرات ،المسيرات و الإضرابات ،كل ذالك ارتقى بالوطنية الجزائرية مع اندلا ع الثورة الجزائرية وانتهاج سياسة الكفاح المسلح ،كأسلوب انجع لفض مسألة الصراع الفرنسي الجزائري، الى افراز عقيدة ثورية عسكرية جديدة حملت معها أشكال مغايرة للفعل العسكري الذي انتهجته المقاومات الشعبية العسكرية في شكله التقليدي،بل خلعت على نفسها ثوب الثورة المسلحة كأسلوب عسكري وعقيدة أطرت كل الجماهير ضمن منظمات موازية لإدارة الاحتلال.

فظهر بذالك اتحاد الفلاحين والطلبة والمنظمات النسوية والهلال الأحمر...،منظمات عولت عليها الثورة استراتجيا وأعطتها بعدا شعبيا جماهيريا أخرجها من بوتقة الفعل الثوري ألطلائعي الذي كان يثقل كاهل النخبة الثورية، التي ظلت تروم إلى إيجاد قيادة كارزماتية تجر الجماهير معها ،وهما ما لا تحققه إلى غاية

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

انعقاد مؤتمر الصومام ، لأجل ذالك لجأت إلى تكريس فكرة القيادة الجماعية وحملت شعار الثورة من الشعب و بالشعب والى الشعب؟

ومنه تحاول هذه الدراسة الوقوف عند ارتباطات هذه المنظمات بالجماهير الشعبية؟كيف تمكنت من تعبئة جماهير كادت أن تعصف بها سياسة القمع والجهل والفقر التي انتهجتها إدارة الاحتلال ؟ماهي الآليات التي انتهجتها هذه المنظمات للحيلولة دون تمكن إدارة الاحتلال من احتواء الجماهير ضمن مشاريع اغرائية(إصلاحات سوستال،قانون الإطار،مشروع قسنطينة...)

تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيس محاضر وزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خاصة الأولى والثانية (1958 الحكومة الاولى/1960- ثم الحكومة الثانية 1961/1960) مع العقيد لخضر بن طوبال على اعتبار أن هذه التنظيمات كانت تابعة تنظيميا لوزارة الداخلية،محاضر هي موجودة في الأرشيف الوطني ونملك نسخ منها-منها ماهو مستنسخ ومنها ماهو منقول-

لقد تطلب هيكلة كفاح الثورة الجزائرية بصفة جيدة ، تعبئة وتجنيد الجماهير، التي هي المنبع الذي لا ينضب والذي يغترف منه الكفاح المسلح،وهو ما يزيد في قوته وصموده في جميع المستويات، ولأن الهدف الأساسي من هذه الثورة هو تحرير هذه الجماهير من رق العبودية ،والتسلط التي مارستها الادرارة الاستعمارية، عملت الثورة على تنظيم الجماهير الشعبية.

هذا المنطلق جعل مؤتمر الصومام ،يركز على ضرورة تنظيم وتعبئة هذه الجماهير في منظمات تسيير وفق مبادئ وقوانين جبهة التحرير الوطني وخدمة للثورة وسدا للطريق أمام فرنسا التي قد تلجأ إلى استعمال هذه الوسائل لضرب الثورة .

هذا وقد ولعب الشهيد عبان رمضان معية رفقائه في الكفاح المسلح خاصة من المركزيين خلال سنة 1955، دورا مميزا في بعث وتشكيل بعض هذه المنظمات التي لعبت دورا كبيرا اتجاه الثورة ،ومن هذه التنظيمات:

- الاتحاد العام للتجار الجزائريين:

أما الاتحاد العام للتجار الجزائرية الذي تأسس في العشرين من شهر سبتمبر 1956،فقد دعا مؤتمر الصومام إلى بعثه لأنه يرى بأنه النقابة التجارية الجزائرية محتكرة من طرف أقطاب الحركة العنصرية

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

الاستعمارية،وأن دور الاتحاد العام للتجار الجزائريين هو تبوء المكانة الهامة في أداء ما عليه تجاه الثورة إلى جانب الاتحاد العام للعمل الجزائريين

– دور المرأة:

وأخيرا توقف مؤتمر الصومام عند دور المرأة الجزائرية التي يرى أنها أدت ما عليها من خلال شجاعتها الثورية،خاصة في المجالين السياسي والعسكري،ووضع لها برنامج عمل مستقبلي مفاده مؤازرة المجاهدين أدبيا،وتقديم الأخبار،والمشاركة في الاتصالات ،والتموين،وتهيئة الملاجئ،كما أن عليها مساعدة عائلات ،وأبناء المجاهدين والأسرى.

إن هذه المنظمات الجماهرية لعبت الدور المنوط بها،على مستوى الدعم المادي والمعنوي للثورة إذ كانت بمثابة الخزان الذي يمدها بالرجال والمال ،ويقوم بالدعاية لها داخليا وخارجيا في مواجهة الدعاية الفرنسية. إن القدرة على تكوين وتوجيه هذه المنظمات الجماهيرية،وفق استراتيجية الثورة،والتي أسس لها مؤتمر الصومام ،كان لها أهمية بالغة ،لأنها جعلت الثورة التحرير تكتسح جميع ميادين المعركة بدون خوف أتردد ،هذا الاكتساح هو الذي جعل السيد فرحات السيد فرحات عباس يؤكد أن جبهة التحرير الوطني بعد تاريخ العشرين أوت 1956 أصبحت سيدة الميدان في كل الجزائر التي تتجه نحو المستقبل.

–اتحاد الفلاحين الجزائريين:

لقد توجهت جل مواثيق الثورة الجزائرية منذ البداية إلى الفلاحين بدءا بمؤتمر الصومام إلى مؤتمر طرابلس الأخير ماي جوان 1962، على اعتبار ان غالبية الشعب الجزائري حينها من كان من طبقة الفلاحين ،فبعد أن حذرتهم من مغبة الوقوع في فخ الإغراءات الفرنسية – إبان ظهور مشروع سوستال فيفري1955،ثم ما كانت تقدمه مكاتب s.a.sمن إغراءات أيضا خاصة في البوادي والأرياف عبر حملات التلقيح وتقديم المعونات غذائية، فضلا عن المشروع الكبير الذي تقدم به ديغول بداية من 1958اي مشروع قسنطينة،فان هذه المشاريع الاصلاحية كانت تتخفى وراءها سموم الإغراء وتجفيف منابع الثورة الجزائرية بعزل الشعب عنها ،لأجل ذالك جاء خطاب جبهة التحرير الوطني للمسلمين الجزائريين واقعيا وأراد استئصال أصل المسالة الاستعمارية في شقها الفلاحي بتأكيده على أن الإصلاح الزراعي الحقيقي هو الحل الوطني للمشكلة التي تتخبط فيها البوادي والأرياف وهو ملازم لهدم النظام الاستعماري هدما شاملا[1]

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

اظهر ميثاق الصومام رغبة الثورة الجزائرية في النهوض الاقتصادي وعلاج الآثار الاقتصادية الوخيمة المترتبة عن الوضعية الاستعمارية مؤكدا في هذا الإطار-كمرحلة أولية –على الإصلاح الزراعي ،الذي اعتبره هو الحل الوطني لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي.وكان التركيز على الإصلاح الزراعي ،لكونه القطاع الاقتصادي الأكثر تضررا من السياسة الاستعمارية ،خاصة وانه القطاع الحيوي في البلاد فهي التي مكنت الكولون من الاستحواذ على حوالي ثلاثة ملايين هكتار من أخصب الأراضي الموجودة في العالم[2] والتي سوف تجعل منها السياسة الاستعمارية مساحات عادية موجهة لخدمة الاقتصاد في الوطن الأم.لذلك فان الفكر الوطني الثوري –في عجالة-أعطى الإشارات الأولية لما ستكون عليه سياسة الدولة الجزائرية المستقبلية في المجال الاقتصادي[3] .

– الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

أما العمال الذين شكلوا في الرابع والعشرين فيفري 1956 تنظيم الاتحاد العام للعمال الجزائريين لمواجهة الحركة النقابية الفرنسية وكذلك النقابة العمالية التي أسسها السيد مصالي الحاج في السادس عشر فيفري 1956،فإن مؤتمر الصومام دعاهم إلى المساهمة الفعالة والقوية لإنجاح مهام الثورة. وذالك بالانخراط في خلايا التنظيم المدني السياسي في المدن لجبهة التحرير الوطني وعمل على تأطير كافة الشرائح العمالية وتوجيهها لخدمة القضية الوطنية،وتحضيرها نفسيا لخوض معركة الإضرابات التي ستشل الاقتصاد الكولونيالي الاستعماري. وهو ما حدثا فعلا خلال معركة الجزائر ،ذالك أن هذه المعركة كانت في حقيقة الأمر معركة كسب الميدان بين المعمرين وجبهة التحرير الوطني ،والحالة هاته فانه على الرغم مما سجلته المعركة عسكريا من نتائج وخيمة على وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة والتنظيم المدني السياسي لجبهة التحرير الوطني ،فان انخراط فئة العمال بكل شرائحها في المعركة أوقعها في معركة المحك ومواجهة الاستعمار وجها لوجها مثلها مثل الفدائيين الذين يشكلون الدروع الأمامية للثورة في المدن،ومنه شكلت هاته الفئة موجة إضافية من شرائح المجتمع الجزائري المعادي للوضع القائم الذي خلفه الاستعمار وعبرت عن رفضها للحلول النصفية والإصلاحات المغرية التي كان يقدمها على حساب السيادة الوطنية التي اقتنعت انها الحل الأمثل لقلب موازين القوى وتحقيق المكاسب الاجتماعية والنقابية التي كان ينادي بها العمال.

– الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

أما الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في شهر جويلية 1955، والذي دخل في إضراب مفتوح –بإيعاز من الثورة– في التاسع عشر ماي 1956 والذي لم يتوقف إلا بأمر من جبهة التحرير الوطني في الرابع عشر أكتوبر 1957.

فان الاتحاد الذي كان يمثل الشباب والمثقفين [4]، كان مدعو لأن يكون في قلب الثورة ،لأنه سيجد فيها ما يستجيب لشجاعته ،التي يغذيها شعور وطني ونبيل وهو بالتالي ركن مكين من أركان المقاومة.

لأجل ذالك راهنت عليه الثورة وأقحمته في معركة مواجهة نظيره اتحاد الطلبة الفرنسيين ودعته إلى الاستقلال عنه والزج به لاتخاذ مواقف تتماشى مع أفكاره تجاه حركات التحرر العالمية والثورة الجزائرية جزء منها.

وبحلول الموسم الدراسي 1956 - 1957 أعلن ا ع ط م ج عن تمسكه بمواصلة الإضراب اللا محدود، وعند اجتماع لجنته المديرة في العاشر من شهر ديسمبر 1956، طلبت من ا و ط ف إدانة واضحة لسياسة الحكومة الفرنسية بالجزائر، والتصريح بمراعاة المطامح الوطنية للشعب الجزائري، وإلا فإن الاتحاد سيقطع كل، علاقاته مع ا و ط ف[5].

وعلى الرغم إلحاح ا ع ط م ج أن ا و ط ف لم يرد الخوض في القضية الجزائرية، وقد يكون ذلك بسبب الأعضاء المنتمين إليه وإن كانوا ليسوا أغلبية مطلقة وقد يفسر انطلاقا مما تمارسه السلطات الفرنسية على منظماتها الجماهرية من سلطة، لإبعاد أي سند، وأي موقف ضد سياستها من طرف الفرنسين اتجاه القضية الجزائرية، خوفا من أبعاده وتأثيراته على الرأي العام الداخلي والخارجي.

إن هذه القطيعة التي حدثت بين المنظمتين لم تبق محصورة بينهما، بل تعدتها، بمساندة منظمات الطلبة الأفارقة، بدء بطلبة تونس والمغرب، وغيرهما، لموقف الاتحاد الجزائري، بقطع علاقاتها هي أيضا مع الاتحاد الفرنسي، لأنه يقف موقفا سلبيا من قضايا التحرر عامة، ومما يدور بالجزائر خاصة. وهكذا بقيت علاقة ا ع ط م ج و ا و ط ف معلقة الى حين آخر.

ويوضح السيد مسعود آيت شعلال أسباب هذا الانقطاع في العلاقة، مبينا : « ان الأسباب التي أدت إلى قطع العلاقات بيننا وبين اتحاد طلاب فرنسا ترجع الى عدم اتخاذه موقفا التصرفات العدائية التي كان بعض أعضائه يبديها تجاه اتحادنا وطلابنا، والى عدم اعترافه بشرعية مطالب شعبنا، وأخيرا الى الاعتداءات التي قام بها بعض أفراده على اتحادنا»[6].

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

– نحو تفعيل دور التنظيمات الجماهيرية:

بحلول سنة 1960 شهدت الثورة الجزائرية محطات حاسمة كان أهمها مظاهرات 11ديسمبر 1960،مظاهرات شكلت حركة استفاقة لجل التنظيمات التي استحدثتها الثورة بعد سنة 1955،وأعطت دفعا لمسار الثورة لأجل تسوية القضية الجزائرية ،وفي هذا الصدد سارعت الحكومة المؤقتة ممثلة في وزارة الداخلية بدء من سنة 1960،لإعادة ربط العلاقة مع هذه التنظيمات بالداخل وإعطائها جرعات إنعاش لتحسم معركة كسب رهان الميدان بالداخل مع المعمرين والإدارة الاستعمارية لأجل ذالك راحت تؤكد على :

–إرسال التعليمات:

إن التعليمات التي وجهتها ح.م.ج.ج إلى الولايات بداية من جانفي1961، كانت تهدف لاستغلال الوضع الذي أحدثته مظاهرات1960/12/11 قصد تأطير حركة الزخم الكبير التي عبرت عنها الجماهير الشعبية في المدن ،وتطوير عنصر الثقة بين الجزائريين ومراقبتهم خلال المظاهرات للحيلولة دون الوقوع في مؤامرات العدو، وتوظيف هذا العنصر الجديد في المقاومة ضمن المعركة الحاسمة التي كانت بصددها الثورة آلا وهي معركة المفاوضات عبر الحفاظ على وحدة التمثيل لجبهة التحرير ووحدة الشعب والتراب الجزائريين. ففي تعليمة وجهتها وزارة الداخلية ضمن الحكومة المؤقتة إلى مجلس الولاية الأولى في شهر جانفي1961.[7] أقرت من جهتها الحكومة بالصعوبات التي كانت تعيشها الولاية إن على مستوى الإمداد بالسلاح والإطارات أو التموين والتمويل ،لكن كعادتها كانت تقدم وعود بضرورة اتخاذ إجراءات فورية،وراحت تركز على قضية استغلال الأوضاع التي خلفتها انتفاضة ديسمبر1960، وذلك ب:

أ– طريقة تأطير وتنظيم الجماهير الشعبية:

دعت وزارة الداخلية في تعليماتها السابقة الذكر إلى إعادة بعث تنظيم جبهة التحرير الوطني ذاته بطريقة تصاعدية لاحتواء الجماهير وتعويدها بمرونة على هذا التنظيم، القائم أساسا على الولاء للجبهة والحكومة المؤقتة، وهي بذلك أي الجماهير مطالبة بتطبيق شعارات الحكومة المؤقتة، ومن الضروري أيضا أن يكون انتشار هذا التنظيم الذي يستوعبها هرميا يبدأ من العائلة،المسكن والمكتب والورشة أو المصنع بحيث ينتظم الكل وفق تقسيم تراتبي، وكل حسب انتمائه المهني من أصحاب المهن الحرة، التجار، الموظفين والمثقفين

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

فيما يتم التركيز على عمال الميناء لشل اقتصاد العدو في حال الدعوة إلى إضراب،وبغية تجسيد الشعور الوحدوي والتضامني بين الجماهير على النساء المناضلات أن يقمن بزيارة عائلات ضحايا سياسة القمع الاستعماري،ويؤازرنهم ويحضرن أنفسهن لتصميم شعارات الحكومة المؤقتة في حال الدعوة إلى تنظيم مظاهرات.

ب- توجيه النشاط الجماهيري:

أبرزت ذات التعليمة الواردة من قبل أن الحكومة المؤقتة قدرت حجم مظاهرات ديسمبر1960، التي تجاوزتها وهي بذلك أي الحكومة أرادت الاستفادة من هذه التجربة وتثمينها،وفي هذا الصدد دعت إلى ضرورة توجيه النشاط الجماهيري بما تقتضيه مصلحة الثورة ووفق ما تسطره الحكومة المؤقتة من شعارات و توجهات سياسية،وعليه فإنها دعت إلى الحذر من مغبة السقوط في مغامرات المظاهرات التي قد توظفها قوى الاستعمار لصالحها،لأجل ذلك دعت الجماهير إلى عدم التظاهر إلا بأمر منها ،لتأكيد سلطتها وتضامن هؤلاء مع مواقفها السياسية، كما حذرت من:[8]

-عدم اللجوء إلى شن الإضرابات إلا بأمر من الحكومة المؤقتة.

- عدم إشراك الجماهير في العمليات الفدائية والتخريبية فهي من اختصاص نظام جيش وجبهة التحرير الوطني.

- منع الجماهير من كتابة التعليمات والمناشير لأنها أيضا من اختصاص التنظيم السياسي العسكري لجبهة التحرير الوطني.

- في الظروف الحالية يجب تجنب سياسة المقاطعة الاقتصادية[9]

- توجيه حماس الجماهير نحو المرونة السياسية بمعنى تأطير هذا الحماس وتهذيبه بطريقة لا تجعله ينساق وراء عدوان عنصري -جزائري ضد أوربي – أو تطرف ديني -مسلم ضد يهودي أو مسيحي- وتفادي أية عمليات سطو على ممتلكات الأوربيين من محلات و سيارات...، بل بالعكس على الجماهير الشعبية أن تتعود على الاتصال بالأقلية الأوربية المعتدلة والتحدث معها عن مستقبل الجزائر وطمأنتها،وهي بذلك حتى ولو لم تحقق الهدف من اتقاء شر هذه الطائفة، فإنها ستزرع الانقسام والاضطراب بين المعمرين أنفسهم.

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

دعت الحكومة المؤقتة أيضا بغية إعطاء الثورة نفسا جديدا واستغلالا للظروف التي خلفتها انتفاضة ديسمبر1960، قصد المحافظة على حركة ونشاط الجماهير الشعبية وإشراكها في الحملات الموجهة خدمة للثورة التحريرية، دعت إلى[10]- تنظيم حملات تضامن مع المعتقلين وعائلتهم.

- العمل على توجيه رسائل تضامن إلى المعتقلين و تقديم إعانات إلى ذويهم

- التنديد بالأعمال الدنيئة التي يقوم بها جيش الاحتلال في حق النساء الجزائريات وكشف ذلك للصحف الفرنسية والأجنبية.

- زرع روح التضامن والتآزر بين الجماهير الشعبية، فحينما يطال القمع الاستعماري حي من أحياء المدن إلا وقامت بقية الأحياء معبرة عن تضامنها معه وكذا الأمر بالنسبة للمدن.

- تدريب الجماهير على كتابة رمز الاستقلال بحرف -I- ورمز الانتصار بحرف —V

- تعويد هم على التحية بالأصبع الشاهد

- تهيئة الجماهير لمظاهرة وطنية غداة تنصيب الهياكل التنفيذية التي يعتزم ديغول وضعها

- تنظيم حملة وطنية لنزع جميع الملصقات التي ينشرها العدو

- دفع الجماهير للتحدث علنية ودون عقدة خوف وفي إطار عام على المشاكل السياسية التي ستواجهها الجزائر المستقلة تحضيرا لغد قادم.

ت- الشعارات:

ولكي تتم عملية تأطير وتوجيه الجماهير الشعبية بما يخدم مصالح الثورة، ولتأكيد سلطة هذه الأخيرة على جمع الشرائح وجب توحيد كل أشكال النشاط السياسي الذي تقوم به وفق منهج تنظيمي موحد وشعارات سياسية موحدة كلها تنبع من إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وتوجهات قيادتها التنفيذية،وعليه فإن الشعارات الواجب التمسك به في تلك الظروف هي:[11]

- الجزائر المستقلة ضد شعار المتطرفين من الكولون الجزائر فرنسية، وضد أسطورة الجزائر جزائرية الذي كانت تنادي به الحكومة الفرنسية.
- تحيا جيش وجبهة التحرير الوطني وتحيا الحكومة المؤقتة

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

- ضد كل نظام خاص تسعى إلى إقامته الحكومة الفرنسية سواء كونفيدرالي أو استقلال ذاتي...
- لا للمفاوضات إلا مع الحكومة المؤقتة.
- التمسك بوحدة المغرب العربي للتصدي لأي مشروع استعماري يهدف إلى زرع الشقاق بين الأشقاء العرب.

ج–موقف الحكومة المؤقتة من المناوئين للثورة:

بالنظر إلى الظروف التي كانت تمر بها الثورة التحريرية حينذاك وهي تحضر لعقد مفاوضات علنية ورسمية مع العدو،بدا في تقديرنا خطاب قادة جبهة التحرير الوطني تجاه المناوئين للثورة يأخذ أشكالا مرنة،ويكتسي طابع الحكمة والتعقل،والظاهر أن هذا التوجه تبنته الحكومة المؤقتة ضمن إستراتيجية الاحتواء وبسط النفوذ على كامل الساحة الوطنية وعدم ترك المجال مفتوحا لأي شريحة أخرى قد يعول عليها العدو لاستغلالها كورقة ضغط أثناء المفاوضات وبالتالي التشكيك في شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني[12].

لأجل ذلك جاء محتوى التعليمات التي أرسلتها الحكومة المؤقتة إلى مجلس قيادة الولاية الأولى بخصوص هذا الموضوع،تدعو الجماهير الشعبية وإطارات جيش وجبهة التحرير الوطني، إلى ضرورة التميز بين فئة الحركة ذاتهم ففيهم النذل والقذر وفيهم من اقتيد نحو ذلك الخيار مجبرا وعن ضعف عزيمة، وهو الأمر الذي سجلته قيادة الثورة بالنسبة للكثير من الحركة الذين قدموا مساعدات في حدود إمكانيتهم لعناصر جيش وجبهة التحرير الوطني ،وعليه دعت إلى ضرورة استمالتهم لصفوف الثورة وتعزيز قوتها بهم عن طريق الاتصال بهم ومضاعفة اللقاءات معهم ،وإقناعهم بضرورة العدول عن المواقف السلبية وجعلهم يؤمنون بأن النصر قادم وأن استرجاع السيادة المغتصبة آتية إن عاجلا أو آجلا.[13] .

ح– **دور الطلبة:** بالنسبة للثورة فإن هذه الشريحة لها دور بارز تقوم به في مجال النشاط الإعلامي والدعائي لصالح الثورة، وهي بذلك ستوفر جهد وعناء الكثير من إطارات الجبهة لشرح قضايا الثورة،عن طريق الاتصال بالصحافة وتعريفها بأبعاد حركة الجماهير السياسية الحاضنة للثورة، وتزويدها بحقائق عما تعانيها من سياسة القمع،كما يمكن التعويل على هذه الفئة في كتابة وصياغة اللوائح وفق الشعارات السياسية التي تدعو إليها الحكومة المؤقتة.[14]

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

خ – المنتخبون: اعتبرتهم الحكومة المؤقتة الشريحة الواجب تغيير استرتيجية التعامل معها،من نواب وسيناتورات ،مستشارون عامون و بلديون،لا فرق بينهم وبين الحركة، بمعنى يجب التخلي عن سياسة التصفية الجسدية التي كانت تطالهم من طرف مناضلي الجبهة، فهم بيادق ظلت إدارة الاحتلال توظف ضد القضية الوطنية،لأجل ذلك وجب تجميد نشاطهم واستمالتهم لتوظيفهم لصالح الثورة، وهم مستعدون لذلك بالنظر إلى ما آلت إليه أوضاع الثورة ،حتى أن بعضهم ربط اتصالات مع قيادة الثورة في فرنسا وأبدوا استعدادهم للتعاون، وهو ما تم عمليا بحيث أصبحوا يطبقون في تعليمات الحكومة المؤقتة

كم أكدت هذه الأخيرة في تعليماتها الى الولايات أن الثورة بحاجة لهذا الصنف خاصة بالداخل بغية جرهم لاتخاذ مواقف جريئة مواقف منددة ب:[15]

– سياسة القمع الاستعماري تجاه الجماهير الشعبية

–التنديد بمشاريع التقسيم التي غدت تلوح في الأفق

– الوحدة الترابية الكاملة للجزائر بما في ذلك الصحراء

– ضد إقامة أي نظام حكم فيدرالي يقوم على أساس عرقي ومذهبي

– رفض الدخول في أي صيغ إجرائية يطرحها الجنرال ديغول من التفاوض مع الحكومة المؤقتة.

وعليه مما سبق يتبين لنا أن خطاب من هذا النوع وفي ذلكم الظرف كان يعبر عن رؤية سياسية سليمة وواقعية انتهجها فريق الحكومة المؤقتة الجديدة[16]،وهو يحمل في طياته كل التوجسات من مناورات الجنرال ديغول التي كانت تكرس سياسية إشراك قوة ثالثة تقلل من شأن جبهة التحرير الوطني وتشكك في مصداقيتها،وبالتالي تدفعها إلى التفاوض من موقع ضعف،كانت معركة كسب رهان جميع شرائح المجتمع الجزائري ،هي المعركة الوحيدة التي ظلت تنهك قوى الطرفين، غير أن إقدام الحكومة المؤقتة على تبني هذا النوع من الاسترتيجية السياسية في التعامل حتى مع أولائك الذين أعلنوا عداءهم ضد الثورة في وقت مبكر ومحاولة تنقية صفوفهم باستمالتهم إلى المشروع الثوري، وحتى مع فئة المنتخبين التي كانت إلى وقت قريب لا تأبه بما كانت تعانيه الجماهير الشعبية، والتعويل عليها لمقاطعة عروض ديغول في إمكانية إشراكهم ضمن لجان تنفيذية خاصة بالمفاوضات[17]،هذه الاستراتيجية حتى وإن جاءت متأخرة ضمن استراتيجية الثورة

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

بشكل عام ، فإنها تداركت هذا التأخر وتزامنت مع الدعاوي التي كان يطلقها عتاه المعمرون لتفجير حرب أهلية،وعليه فإن تعليمات الحكومة المؤقتة في هذا الشأن جاءت لتطمئن هؤلاء وأولئك على أن المشروع الثوري لا يهدف إلى الاستمرار في إراقة الدماء في حال استرجعت الجزائر سيادتها ليعيش الجميع تحت ظل سيادة نظام ديمقراطي جمهوري.

إنّ دعوة الداخل إلى محاولة إقناع هذه الفئة بعدم التعامل مع إدارة الاحتلال ودعم الثورة كان عبارة عن محاولة لإسالة لعاب هؤلاء– الذين إن استجابوا لنداء الجبهة فإنهم سيكنون محظوظين في قيادة مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة– ،كل ذلك في نظرنا كان ينم على كفاءة سياسية وبعد نظر لجزائر ما بعد الاستقلال التي ستكون في حاجة إلى كافة أبنائها لخوض معركة البناء والتشييد.

الهوامـــــــــــــش:

[1] م.م.و.للأرشيف:م.م.و.ث.ج: دورت أوت1961،برنامج جبهة التحرير الوطني جلسة يوم 1961/08/26،، علبة مصورة رقم: C022

[2] مُحَمَّد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر(1942–1992) ج: الثاني،ط.دار هومة،الجزائر،2000،ص38

[3] وثائق مؤتمر الصومام المنهج السياسي لتحقيق انتصار الثورة الجزائرية (20اوت 1956) المتحف الوطني للمجاهد

[4] C.A.N - « Rapport Moral » présenté par : Messaoud Aït Chaalal Ivème Congrés de l'UGEMA - 26 juillet - 1er Août 1960. Boite / 224, Dossier / 03

[5] مجلة الشباب الجزائري، العدد 14 - 15. أوت سبتمبر 1960، ص / 28. وكذلك التقرير الأدبي للمؤتمر الرابع (26 جويلية - 1 أوت 1960).

تاريخ الإرسال: 2022/06/06 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/29

[6] C.A.N Rapports des G.P.R.A « Rapport sur les discussions UNEF - UGEMA à Lausanne le 6 juin 1960 » Boit 75, Dossier 07.

[7]- أنظر تعليمة الحكومة المؤقتة لمجلس الولاية الأولى 1961/01/10، في مذكرات الرائد مصطفى مرا ردة،مرجع سابق،ص:263/255

[8]- نفس المصدر السابق.

[9]- اشارة الى الى حالة الجفاف التي أخذت تعاني منها الجزائر وهو في سنته الثانية1961/1960،جفاف تضررت منه بدرجة كبيرة المناطق السهبية.

[10]- تعليمة الحكومة المؤقتة لمجلس الولاية الأولى 1961/01/10، في مذكرات الرائد مصطفى مرا ردة،مرجع سابق،ص:263/255

[11]- نفس المصدر السابق

[12]- يبدو أن هذه القضية ظلت من الهواجس الخطيرة التي كانت تقلق في قادة الثورة بالداخل والخارج على حد سواء بخصوص أحادية وشرعية التمثيل لجبهة التحرير الوطني لكافة شرائح المجتمع الجزائري،ففي الرسالة السابقة الذكر التي وجهتها الحكومة المؤقتة إلى مجلس الولاية الأولى وردت جملة مقتضبة في بدايتها ونهايتها يجب على شعبنا..مع بني مزاب ليشرح لهم... وهي دعوة من دون شك إلى مناضلي جيش وجبهة التحرير الوطني لضرورة تعبئة ما تبقى من هذه الفئة وعدم تعامل معها وكأنها طائفة مميزة عن بقية الشعب الجزائري لكن لسنا ندري إن كان الاقتضاب في نص الرسالة هو نفسه في نفس الرسالة الأصلية ،أو هو عبارة عن اجتهاد قام به مقدم المذكرات التي وردت فيها نص الرسالة تفاديا لإيقاظ حزازات غدت الجماهير اليوم في غنا عنها،أنظر مذكرات الرائد مصطفى مراردة، نفس المصدر السابق ص:259.

[13]- نفسه ص:259

[14] نفسه.

[15] - نفس المصدر السابق.

[16]- إشارة هنا إلى منصب وزارة الداخلية الذي كان يتولاه في عهد حكومة فرحات عباس الأولى والثانية العقيد لخضر بن طوبال1958 سبتمبر/أوت1961، فبإجراء مقارنة بسيطة ما بين طبيعة التعليمات التي كان يوجهها بن طوبال والتقارير التي كان يوردها أثناء أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة ديسمبر1959،جانفي 1960، ودورة أوت 1961سابقا والتعليمات الجديدة الواردة في المتن بتاريخ جانفي 1961نلحظ الفرق في الخطاب السياسي.

[17]- بخصوص التوجيهات والتعليمات التي أرسلتها الحكومة المؤقتة بشأن المفاوضات انظر:م.م.و.للأرشيف:م.م.و.ث.ج: دورت أوت1961،برنامج جبهة التحرير الوطني جلسة يوم 1961/08/26،، علبة مصورة رقم: C022